دعا العراق لسرعة حسم القضايا العالقة بين البلدين تحصينا للعلاقات

السويط : لا يمكن تجاوز احتلال الكويت عام 1990 وما أحدثه من شرخ في العالم العربي

دعا رئيس وفد الكويت وكيل الشعبة البرلمانية ثامر السويط ، الاشقاء في العراق الى الإسراع في حسم القضايا العالقة مع الدول المجاورة ومنها استمرار التفاوض مع الجانب الكويتي للتوصل لاتفاق نهائي بشأن استكمال ترسيم الحدود البحرية بعد النقطة ١٦٢

واكد خلال كلمته امام المؤتمر الـ34 للاتحاد البرلماني العربي المقام في بغداد ، ان حل هذه القضايا يعد تحصينا لعلاقات الأخوة التي تربط البلدين الشقيقين، والنأي بهذه العلاقات عن الحملات الإعلامية التي تتناول الأحداث بشكل سلبي يؤدي إلى تصاعد خطاب الكراهية بين الشعوب في ظل غياب هذه الاتفاقيات

وقال انه لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز ما شهدناه في العام ١٩٩٠ من احتلال الكويت وإحداث الشرخ الكبير في العالم العربي الذي أضر بالجميع بلا استثناء

واضاف السويط « ان كنا تجاوزنا جميعا آثار تلك الأحداث فإن من الواجب العمل وبكل قوة على ضمان إزالة جميع بؤر التوتر والتأسيس لثقافة جديدة في العلاقات العربية تؤسس للوحدة والتضامن والعمل المشترك، بما يحمي مصالح وسيادة الجميع، وكلنا ثقة بالقيادة العراقية والنخبة البرلمانية في الدفع بهذا الاتجاه»

واكد السويط على ادانته كافة الأعمال الإرهابية التي تسعى للنيل من أمن العراق واستقراره مشددا على اهمية دعم العراق ومساندته في ترسيخ مقومات سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وجدد السويط الدعوة لتوثيق العلاقات البينية العربية والنأي بها عن أي خلاف أو نزاع كان ، لافتا الى ان هذه الدعوة لابد لنا من الاستجابة لها، وسط ما تفرضه علينا الظروف المحيطة من مخاطر وتحديات، لترسيخ علاقات يكون أساسها الاحترام المتبادل لحقوق ومصالح شعوب المنطقة جميعاً.

أجدد الدعوة لتوثيق العلاقات البينية العربية والنأي بها عن أي خلاف أو نزاع كان

●●●●

أمن العراق واستقراره كل لا يتجزأ من الأمن القومي الخليجي والعربي

السويط خلال إلقاء كلمته

وفيما يلي نص الكلمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

معالي الأخ الفاضل محمد الحلبوسي رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب بالجمهورية العراقية الشقيقة

أصحاب المعالي رؤساء وأعضاء الوفود البرلمانية العربية ،،

الحضور الكرام ،،

أتقدم بداية بأحر التعازي وصادق المواساة إلى الشعب السوري الشقيق والشعب التركي الصديق، بضحايا الزلزال المدمر، الذي خلف آلاف القتلى والمصابين..

وإننا إذ نشاطرهم أحزانهم وآلامهم بهذا المصاب الجلل ، فإننا نؤكدُ تضامن الشعب الكويتي ووقوفه إلى جانب شعبي البلدين في مواجهة آثار هذه الكارثة، وفي مد يد العون والمساندة بكل الإمكانيات المتاحة، للتخفيف من وطأة هذه الفاجعة وتجاوزها.

سائلين المولى عز وجل أن يمن على المصابين بالشفاء العاجل ، وأن يتغمد الضحايا بواسع رحمته ومغفرته، وأن يلهم أهليهم جميل الصبر والسلوان.

السيدات والسادة ،،

الحضور الكرام..

نجتمع اليوم في جمهورية العراق العربية، عراق الحضارات والعلوم والثقافة والأدب، العراق الذي نراهن به ومعه اليوم على مستقبل أفضل لأمتنا العربية..

مستقبل أساسه التواصل والتعاون والتكامل، مستقبل يهدف إلى التنمية الشاملة المنشودة تحقيقا لرخاء شعوبنا وتلبية طموحاتهم..

وفي هذا المقام يطيب لي ان اهنئ جمهورية العراق، على نجاحه في استضافة دورة كأس الخليج العربي الـ25 في شهر يناير الماضي في مدينة البصرة..

وان نبارك بتتويج المنتخب العراقي بطلا للدورة، مشيدين في هذا الصدد بالتحضيرات والجهوزية، والتنظيم رفيع المستوى في هذه البطولة التي حظيت باهتمام رسمي وشعبي لافت، فضلا عن التسهيلات التي وفرها العراق للمنتخبات المشاركة وجماهيرها المساندة.

وبعد نحو أربعة وأربعين عاما من استضافته الأولى لهذه البطولة ، جاء العراق ليعيد لمّ شمل أبناء الخليج في البصرة الفيحاء، في بطولة كان عنوانها الحفاوة والسخاء وكرم الضيافة العراقية..

فهذه الدورة الكروية ، لم تكن حدثاً رياضياً عادياً أو عابراً..

إنما كان لها دلالاتها وعلاماتها، على تعافي العراق من حالة عدم الاستقرار، وإصرار أبنائه على تعزيز حضورهم في محيطهم الخليجي والعربي، ومتابعة مسيرة النهوض وإعادة الإعمار..

فبرغم التحديات الأمنية الجسيمة والأوضاع الصعبة التي مر بها العراق، إلا أنه استطاع بإرادة وعزيمة قوية، تحقيق عدة انتصارات أمنية وسياسية واقتصادية.. تتطلب منا كأشقاء، دعمه ومساندته في ترسيخ مقومات سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية..

وإننا إذ نجدد إدانتنا كافة الأعمال الإرهابية التي تسعى للنيل من أمن العراق واستقراره، فإننا نشدد على أن أمن العراق واستقراره كل لا يتجزأ من الأمن القومي الخليجي والعربي في هذه المنطقة.. وهو ما تدركه دول الجوار.. كما ندرك أهمية تفويت الفرصة والتصدي لمثيري الفتن، الساعين للتأثير على مسار العلاقات بين العراق ومحيطه العربي..

السيدات والسادة ،،

الحضور الكرام..

إن العراق جزء مهم من وطننا العربي، وله مكانته ودوره الفاعل في محيطه الإقليمي والدولي، وأحد الركائز الأمنية والاقتصادية المهمة في منطقتنا..

وفي هذا الصدد فإننا نرحب بتوقيع هيئة الربط الكهربائي لدول الخليج، يوم السابع من فبراير الجاري خمسة عقود مع الشركة المنفذة لمشروع الربط الكهربائي بين دول المجلس والعراق..

وهو المشروع الذي تم توقيع عقده في يوليو ٢٠٢٢م على هامش قمة جدة للأمن والتنمية التي استضافتها المملكة العربية السعودية.

حيث سيساهم هذا المشروع المتوقع إنجازه في نهاية العام المقبل، على المدى القصير، في إمداد شبكة كهرباء جنوب العراق بالطاقة الكهربائية، ودعم الطلب على الكهرباء في محافظة البصرة وذلك من دول مجلس التعاون، والذي من شأنه مستقبلا أن يؤسس لسوق حيوي لتجارة الطاقة الكهربائية عربيا ودوليا.

ويحدونا الأمل أن يواكب نجاح تدشين هذه المشاريع الحيوية بين بلداننا، نجاحاً مماثلاً يشمل الاستثمار في مشاريع البنى التحتية والنقل وتعزيز القدرات الصناعية المشتركة والأمن الغذائي بغية تحقيق المصالح المشتركة لدولنا ورفاهية شعوبنا.

معالي الأخ الرئيس ،، أصحاب المعالي ،، الحضور الكرام ..

« ثمة ما لايجب تجاوزه أبدا بخصوص الاستقرار وتعزيز السيادة للعراق ودولنا جميعا بلا استثناء ، إن انتهاك وتهديد سيادة الدول كان دائما هو عنصر الهدم وغرس التوتر في هذا الجسد العربي المعتل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوز ما شهدناه جميعا في العام ١٩٩٠ من احتلال الكويت وإحداث الشرخ الكبير في العالم العربي الذي أضر بالجميع بلا استثناء، وإن كنا تجاوزنا جميعا آثار تلك الأحداث فإن من الواجب العمل وبكل قوة على ضمان إزالة جميع بؤر التوتر والتأسيس لثقافة جديدة في العلاقات العربية تؤسس للوحدة والتضامن والعمل المشترك، بما يحمي مصالح وسيادة الجميع، وكلنا ثقة بالقيادة العراقية والنخبة البرلمانية في الدفع بهذا الاتجاه، وفي هذا الاطار فإننا ندعو الأشقاء في البرلمان العراقي للسعي لدى الجهات المختصة في جمهورية العراق للإسراع في حسم القضايا العالقة مع الدول المجاورة ومنها استمرار التفاوض مع الجانب الكويتي للتوصل لاتفاق نهائي بشأن استكمال ترسيم الحدود البحرية بعد النقطة ١٦٢ وذلك تحصينا لعلاقات الأخوة التي تربط البلدين الشقيقين، والنأي بهذه العلاقات عن الحملات الإعلامية التي تتناول الأحداث بشكل سلبي يؤدي إلى تصاعد خطاب الكراهية بين الشعوب في ظل غياب هذه الاتفاقيات.»

لا يمكن ان يلتئم شمل عربي دون أن تحضر القضية الفلسطينية بكل أبعادها وجراحها ومآسيها

●●●●

نؤكد دعمنا لكل خيارات الشعب الفلسطيني الشقيق لنيل حقوقه المشروعة

معالي الأخ الرئيس ،، أصحاب المعالي ،، الحضور الكرام ..

لا يمكن ان يلتئم شملٌ عربي دون أن تحضر القضية الفلسطينية بكل أبعادها وجراحها ومآسيها.. ودون أن نستذكر بطولات شعبها وصموده ونضالاته ، فهي جوهر اتحادنا ، وقضيتنا المركزية ، ومسؤوليتنا القومية..

وانطلاقا من ايماننا المطلق بعدالة وشرعية القضية الفلسطينية، فإننا نؤكد دعمنا لكافة خيارات الشعب الفلسطيني الشقيق لنيل حقوقه المشروعة.

مطالبين المجتمع الدولي بالتحرك السريع لوقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، وتوفير الحماية الكاملة للشعب الفلسطيني، وحماية مدينة القدس من الممارسات الأحادية غير القانونية، التي يمارسها الكيان الصهيوني ومحاولات طمس هويتها.

الأخوة الحضور..

لقد حرصت دولة الكويت منذ استقلالها، الذي نحتفل بذكراه الثانية والستين اليوم، على انتهاج سياسة خارجية معتدلة انطلاقاً من ثوابتها الوطنية والشرعية والدستورية.

سياسة أساسها احترام سيادة الدول، والالتزام بحسن الجوار، والتمسك بالشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي.

كما سعت سياستها كذلك إلى دعم مبدأ التضامن العربي ورعايته في كل محفل عربي دولي، ليحظى بمزيد من التفعيل والتعزيز بين دولنا.

وعليه ؛ فإننا نجدد الدعوة اليوم لتوثيق العلاقات البينية العربية والنأي بها عن أي خلاف أو نزاع كان.

دعوة لابد لنا من الاستجابة لها، وسط ما تفرضه علينا الظروف المحيطة من مخاطر وتحديات، لترسيخ علاقات يكون أساسها الاحترام المتبادل لحقوق ومصالح شعوب المنطقة جميعاً.

ولعل المسؤولية التي تقع على عاتقنا كبرلمانيين اليوم أصبحت أكثر شدة وثقلاً، ونحن ندرك في خضم هذه الأحداث العالمية وتطوراتها المتسارعة، أن في التضامن العربي قوة لدولنا وشعوبنا نحن أحوج ما نكون لها اليوم.

وهذا ما يدفعنا إلى تفعيل أدوارنا التشريعية والرقابية التي تكفل لنا متابعة اتفاقيات التكامل الاقتصادي العربي وآليات منظومة العمل العربي المشترك، وحث الحكومات على إصلاحها وتطويرها وتنفيذها.

السيدات والسادة، الحضور الكرام..

لا يسعني في الختام إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لمعالي محمد الحلبوسي رئيس الاتحاد ، رئيس البرلمان العراقي ، على الدعوة وكرم الضيافة وحسن الوفادة..

سائلا المولى عز وجل أن يسدد خطانا وأن تكلل أعمال مؤتمرنا هذا بالنجاح والتوفيق..

«تنفيذية الاتحاد البرلماني العربي» توافق على توصية كويتية بفتح حساب بنكي لتحويل المساهمات وتمكينه من سداد الالتزامات المستحقة عليه

شارك وفد الشعبة البرلمانية الكويتية في اجتماع الدورة الـ31 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي ضمن أعمال المؤتمر الـ٣٤ للاتحاد الذي يستضيفه البرلمان العراقي بمدينة بغداد.

وتناول الاجتماع الذي شارك خلاله عضوا الشعبة البرلمانية الكويتية امين الصندوق حمد العبيد والصيفي الصيفي تقرير امين عام الاتحاد حول تنفيذ قرارات المؤتمر الـ٣٢ و٣٣ للاتحاد وأنشطة الأمانة والحساب الختامي لعام 2022 ومشروع جدول اعمال المؤتمر الـ34 للاتحاد الذي ينطلق يوم غد السبت في القصر الحكومي تحت عنوان «الدعم العربي لتعزيز استقرار العراق وسيادته».

واوصت اللجنة في بداية اجتماعها واستكمالا للمناقشات التي تمت يوم أمس بالدورة الاستثنائية بتكليف الرئاسة والامانة العامة للاتحاد بدراسة السبل والوسائل الممكنة لعودة الاتحاد البرلماني العربي الى مقره الدائم بدمشق وعرض ما تنتهي اليه الدراسة على الشعب البرلمانية تمهيدا لمناقشته في اجتماع اللجنة التنفيذية المقبل مع تقديم الشكر للجمهورية اللبنانية على استضافتها للمقر المؤقت لأمانة الاتحاد.

ووافق المجتمعون خلال مناقشتهم معوقات الوضع المالي للاتحاد بسبب ما يمر به الاقتصاد اللبناني من صعوبات على توصية الشعبة الكويتية بتكليف الأمانة العامة بفتح حساب بنكي في احدى الدول الاعضاء ذات استقرار سياسي واقتصادي ويتم تحويل المساهمات الجديدة لهذا الحساب حتى يتمكن الاتحاد من سداد الالتزام المستحقة عليه.

كما وافقت اللجنة على توصية بتكليف رئاسة الاتحاد بالتواصل مع رئاسة مجلس النواب اللبناني من أجل التدخل لدى المصارف لحل القضية المالية المتعلقة بحسابات الاتحاد لايجاد حل مناسب لها.

وأكدت اللجنة على ضرورة بحث السبل والآليات اللازمة لتقوية علاقة الاتحاد مع المؤسسات العربية المعنية بالعمل العربي المشترك الى جانب تعزيزها مع المؤسسات الاقليمية والدولية.

جانب من اجتماع اللجنة التنفيذية للبرلمان العربي

المطر: تكثيف حملات «الداخلية» في مواجهة المخدرات والخمور وشقق الدعارة

حمد المطر

أشار النائب حمد المطر إلى أن «مواجهة المخدرات وتجارها واجب ديني وأمني»، مبيناً أهمية «مواجهة المسكرات والخمور وشقق الدعارة»، ومضيفاً أن «على وزارة الداخلية تكثيف جهودها وحملاتها للحد من هذه الآفات المدمرة، وهي مسؤولية دينية ووطنية على مؤسسات الدولة المختلفة».

وأشاد المطر بـ«الدور الكبير والمسؤول الذي تقوم به وزارة الداخلية ممثلة بوزيرها الشيخ طلال الخالد في مواجهة آفة المخدرات والمسكرات، ونشد على يديه في هذا التوجه الجاد»، متمنيا «الاستمرار في هذا النهج حماية لشبابنا من عصابات المخدرات»، و شاكرا جميع منتسبي الداخلية على جهودهم في هذا المجال.